



أثر المتغيرات الاقتصادية على الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في عينة من الدول العربية

The Impact of Economic Variables on Government Support for the Agricultural Sector in a Sample of Arab Countries

ط.د / عزيز رفيدة¹ ، د / لواج منير²

¹ مخبر إقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل (الجزائر)،
roufida.aziz@univ-jijel.dz

² مخبر إقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل (الجزائر)،
m.louadj@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2025/10/15 تاريخ قبول النشر: 2025/11/29 تاريخ النشر: 2025/12/25

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية على مستوى الدعم الحكومي الموجه للقطاع الزراعي في تسع دول عربية (الجزائر، البحرين، عُمان، المغرب، قطر، موريتانيا، الكويت، الإمارات، ومصر) خلال الفترة 2010-2023. وقد اعتمدت الدراسة على بيانات بانل، مع استخدام برنامج *EViews 10* لتقدير النماذج الاقتصادية بعد إجراء اختبارات الثبات والتكامل المشترك. أظهرت النتائج أن الواردات الزراعية لها تأثير إيجابي ومعنوي على مستوى الدعم الحكومي، في حين يرتبط كل من الدخل الحقيقي للمزارعين والصادرات الزراعية بعلاقة سلبية ومعنوية مع الدعم. كما تشير النتائج إلى أن سياسات الدعم الزراعي تتشكل تحت تأثير تفاعل العوامل الاقتصادية مع الأبعاد السياسية والاجتماعية، مما يبرز أهمية تصميم برامج دعم تراعى السياق الوطني لضمان فعاليتها وكفاءتها.

الكلمات المفتاحية: الدعم الحكومي، القطاع الزراعي، الدول العربية، بيانات بانل، السياسات الزراعية.

تصنيف JEL: Q18، O13، C33، H53.

Abstract: This study aims to analyze the impact of economic variables on the level of government support directed to the agricultural sector in nine Arab countries (Algeria, Bahrain, Oman, Morocco, Qatar, Mauritania, Kuwait, the UAE, and Egypt) during the period 2010–2023. The study relied on panel data and employed *EViews 10* to estimate economic models after conducting unit root and cointegration tests.

The results indicate that agricultural imports have a positive and significant effect on the level of government support, whereas both the real income of farmers and agricultural exports exhibit a negative and significant relationship with support. The findings also suggest that agricultural support policies are shaped by the interaction of economic factors with political and social dimensions, highlighting the importance of designing support programs that consider the national context to ensure their effectiveness and efficiency.

Keywords: Government support, agricultural sector, Arab countries, panel data, agricultural policies..

Jel Classification Codes: H53 , C33, O13, Q18.

* المؤلف المرسِل: عزيز رفيدة

1. مقدمة :

يعد القطاع الزراعي من الركائز الأساسية للاقتصادات الوطنية، نظراً لدوره في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير المواد الأولية للصناعات التحويلية، فضلاً عن مساهمته في التشغيل واستقرار الدخل الريفي. ومن هذا المنطلق، شكّلت سياسات الدعم الزراعي، السعريّة وغير السعريّة، أداةً رئيسةً لتدخل الحكومات في تنظيم الأسواق الزراعية وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية متداخلة.

ورغم الانتشار الواسع لهذه السياسات، تُظهر الدراسات المقارنة تفاوتاً كبيراً في مستويات الدعم بين الدول وعبر الزمن، تبعاً لاختلاف الأوضاع الاقتصادية والسياسية والمؤسسية. وتعكس التغيرات في الدعم غالباً رغبة الحكومات في حماية الإنتاج المحلي أو الاستجابة لضغوط اجتماعية وانتخابية، مما يجعل تفسيرها الاقتصادي وحده غير كافٍ. كما ترتبط هذه التحولات بخصائص هيكلية للنشاط الزراعي، مثل ضعف مرونة العرض والطلب، التقلبات الموسمية والإنتاجية، إلى جانب التطورات التكنولوجية المؤثرة على أساليب الزراعة، مع التأكيد على الدور الحاسم للعوامل السياسية في توجيه القرارات الزراعية.

أظهرت دراسة (Fayçal M . Ali H.M(2016) أن دعم الإنتاج والمزارعين يعزز الإنتاج الزراعي لكنه قد يقلص النمو الاقتصادي على المدى الطويل، في حين أن الدعم الكلي للقطاع يؤدي إلى نمو اقتصادي وزراعي مستدام، مما يجعله أكثر فاعلية من الدعم الفردي. وتتوافق هذه النتائج مع دراسات أخرى، مثل (Noroozi et al (2019 التي أبرزت دور سياسات الدعم الإنتاجية والاستهلاكية في تعزيز التوظيف الزراعي، بينما كان للتضخم ونسبة رأس المال إلى المساحة المزروعة أثر سلبي، ما يعكس العلاقة الاستبدالية بين رأس المال والعمل في القطاع الزراعي. كما أكدت دراسة (Swinnen et al (2001 أن مستوى الدعم الزراعي يتحدد بتفاعل معقد بين العوامل الاقتصادية والسياسية والمؤسسية، بينما أظهرت الدراسات الأوروبية، مثل (Martin-Retortillo (2014 و Pinilla أن فجوات إنتاجية العمل الزراعي بين 1950 و 2005 لم تتقارب، حيث ساهم خروج العمالة من القطاع واستخدام عوامل إنتاج من قطاعات أخرى في زيادة كفاءة العامل الزراعي، بينما أثر الدعم الحكومي القوي سلباً على الإنتاجية، مع دور حاسم للمؤسسات والموقع الجغرافي في تحديد النتائج. وأكدت دراسة (Yee et al (2004 أن الإنتاجية الزراعية وحجم المزرعة مرتبطان إيجابياً، في حين ترتبط مشاركة الأسر الزراعية

في العمل خارج القطاع سلبياً بالإنتاجية، مع تأثير إيجابي للاستثمارات الحكومية في البحث، الإرشاد، والبنية التحتية على نمو الإنتاجية.

كما تناولت دراسة إيرانية (2014) Mohammadi وآخرين المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في سياسات الدعم الزراعي. ومع ذلك، تبقى الأبحاث العربية محدودة في تحليل محددات الدعم الزراعي، إذ ركّز معظمها على تقييم فعالية السياسات أكثر من دراسة محدداتها البنوية.

على الرغم من وجود دراسات واسعة في السياق الأوروبي والإيراني، ونماذج تحليلية حول أثر الدعم على الإنتاجية، تظل الدراسات العربية نادرة ومجزأة، ولا تقدّم تحليلاً متكاملًا للعوامل الاقتصادية التي تحدد مستوى الدعم الحكومي للقطاع الزراعي. وبالتحديد، لا تتناول معظم الأبحاث العربية العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المتعددة (مثل الواردات، الصادرات، والدخل الزراعي) وسياسات الدعم عبر فترة زمنية ممتدة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة شاملة تعتمد على بيانات بانل لفهم هذه المحددات، بما يساهم في تحسين تصميم السياسات الزراعية في الدول العربية.

بناءً على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في مستوى الدعم الحكومي الموجّه للقطاع الزراعي في مجموعة من الدول العربية خلال الفترة 2010-2023، لتقديم قراءة تفسيرية معمّقة يمكن الاستناد إليها في تصميم سياسات دعم أكثر فعالية وكفاءة.

1.1 . إشكالية الدراسة:

إنطلاقاً مما سبق، يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

- ما هو أثر المتغيرات الاقتصادية على الدعم الحكومي الموجّه للقطاع الزراعي في الدول العربية؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، هي:

- أ- ما هو أثر نسبة مساهمة الزراعة في إجمالي المنتجات الزراعية المصدّرة على مستوى الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في الدول العربية ؟
- ب- ما هو أثر المنتجات الزراعية المستوردة على مستوى الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في الدول العربية؟

ت- ما هو أثر الدخل الحقيقي للمزارعين على مستوى الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في الدول العربية؟

ث- ما هو أثر عدد المنتجين الزراعيين على مستوى الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في الدول العربية؟

ج- ما هو أثر نسبة الناتج الزراعي الإجمالي على مستوى الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في الدول العربية؟

ح- ما هو أثر تركّز الإنتاج الزراعي على مستوى الدعم الحكومي في الدول العربية؟

خ- ما هو أثر الطلب الكلي على مستوى الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في الدول العربية؟

2.1 . فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية السابقة، تم صياغة الفرضية التالية:

يوجد أثر إيجابي للمتغيرات الاقتصادية على الدعم الحكومي الموجّه للقطاع الزراعي في الدول العربية.

وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

أ- يوجد أثر إيجابي لنسبة مساهمة الزراعة في إجمالي المنتجات الزراعية المصدّرة على مستوى الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في الدول العربية.

ب- يوجد أثر إيجابي للمنتجات الزراعية المستوردة على مستوى الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في الدول العربية.

ت- يوجد أثر إيجابي للدخل الحقيقي للمزارعين على مستوى الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في الدول العربية.

ث- يوجد أثر إيجابي لعدد المنتجين الزراعيين على مستوى الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في الدول العربية.

ج- يوجد أثر إيجابي لنسبة الناتج الزراعي الإجمالي على مستوى الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في الدول العربية.

ح- يوجد أثر إيجابي لتركيز الإنتاج الزراعي على مستوى الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في الدول العربية.

خ- يوجد أثر سلبي للطلب الكلي على مستوى الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في الدول العربية.

3.1 . أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تحليل وتقدير تأثير المتغيرات الاقتصادية على مستوى الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في الدول العربية، وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

أ- معرفة أثر نسبة مساهمة الزراعة في إجمالي المنتجات الزراعية المصدرة على مستوى الدعم الحكومي.

ب- معرفة أثر المنتجات الزراعية المستوردة على مستوى الدعم الحكومي.

ت- معرفة أثر الدخل الحقيقي للمزارعين على مستوى الدعم الحكومي.

ث- معرفة أثر عدد المنتجين الزراعيين على مستوى الدعم الحكومي.

ج- معرفة أثر نسبة الناتج الزراعي الإجمالي على مستوى الدعم الحكومي.

ح- معرفة أثر تركّز الإنتاج الزراعي على مستوى الدعم الحكومي.

خ- معرفة أثر الطلب الكلي على مستوى الدعم الحكومي في الدول العربية.

4.1. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من الاهتمام المتزايد بسياسات الدعم الحكومي، باعتبارها من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية وتأثيراً على استقرار الأسعار والأمن الغذائي والنمو الزراعي.

وتكمن أهميتها العلمية في تحليل العلاقة بين سياسات الدعم الزراعي والعوامل الاقتصادية والسياسية في الدول العربية، بما يسمح بفهم أعمق لتوجهات الحكومات في صياغة سياساتها القطاعية.

كما تكتسب أهميتها التطبيقية من إمكانية توجيه صانعي القرار نحو إصلاح منظومة الدعم الزراعي بما يحقق الكفاءة الاقتصادية والاستدامة المالية في آن واحد.

5.1. المنهج المعتمد في الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لتكوين الإطار المفاهيمي للدراسة، بينما في الجانب القياسي تم تطبيق المنهج القياسي باستخدام بيانات البانل (Panel Data)، مع الاستعانة ببرنامج EViews 10، وذلك لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى سياسة الدعم الحكومي الموجه للقطاع الزراعي.

2. الإطار النظري:

1.2 . تعريف الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي : يُعد تحديد ماهية الدعم خطوة أساسية لفهم العوامل الاقتصادية والسياسية المؤثرة عليه، إلا أنَّ هناك تبايناً واسعاً في الأدبيات حول صياغة تعريف موحد له.

فحسب تقرير الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA، 2001)، يُفهم الدعم بصف عامة على أنه كل تدخل حكومي يهدف إلى تعديل الأسعار أو الدخول لصالح فئة معينة من المستهلكين أو المنتجين. ووفقاً لـ Fouzi Tahar Abderzag (2024)، يمكن اعتبار الدعم الحكومي مساعدة مالية أو عينية تتيح للمستهلكين الحصول على السلع والخدمات بأسعار أقل من الأسعار السوقية، أو تمكّن المنتجين من تحقيق دخل أعلى مما كان يمكنهم تحقيقه في غياب هذا التدخل.

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) فتعرف الدعم الزراعي بأنه القيمة النقدية السنوية للتحويلات الإجمالية الموجهة للقطاع الزراعي من المستهلكين ودافعي الضرائب، بهدف دعم الإنتاج، أو تطوير البنية التحتية الزراعية، أو تمويل الخدمات العامة ذات الصلة بالقطاع. (OCDE, 2010) ، وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، يُعرف الدعم بأنه برامج نقدية أو عينية تساعد على الحد من الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة، وتضمن حدّاً أدنى من الرفاهية بتوفير الحد الأدنى من التغذية أو بمساعدة الأسر (يونس مراد، 2021 ص 68).

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف الدعم الحكومي للقطاع الزراعي بأنه:

"كل مساعدة مالية أو عينية تقدمها الحكومة للمنتجين أو المستهلكين في القطاع الزراعي، دون مقابل مباشر، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتحسين الإنتاجية في هذا القطاع الاستراتيجي".

2.2. خصائص الدعم الحكومي للقطاع الزراعي: يُعد الدعم الزراعي من أبرز أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة لتحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الريفي، ويمتاز بجملة من الخصائص النوعية والمعرّزة التي تحدّد طبيعته وأثره في الاقتصاد الزراعي.

1.2.2. خصائص النوعية للدعم الزراعي

بَر الخصائص النوعية عن السمات الجوهرية التي تميّز الدعم الزراعي عن غيره من أدوات التدخل الاقتصادي، ومن أهمها:

أ- **الطابع التدخلّي:** يُعتبر الدعم الزراعي وسيلة مباشرة لتدخل الدولة في آليات السوق، من خلال التأثير في الأسعار، أو مستويات الإنتاج، أو الدخول. ويهدف هذا التدخل إلى تصحيح فشل السوق الناتج عن تقلبات الأسعار الزراعية، أو محدودية الطلب، أو ضعف القدرة التنافسية للمنتجين المحليين. فكما أن الدعم الزراعي "يُستخدم لتقليل آثار تقلبات السوق وضمان استقرار دخل المزارعين، بما يحافظ على الاستدامة الزراعية والأمن الغذائي الوطني". (OECD, 2010)

ب- **الطابع التحويلي:** يتمثل الدعم الزراعي في تحويلات مالية أو عينية من الدولة إلى القطاع الفلاحي، ما يعكس وظيفة توزيعية أساسية تهدف إلى إعادة توزيع الثروة بين الفئات الاجتماعية، خصوصاً بين المناطق الحضرية والريفية. هذا التحويل يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تمكين المزارعين ذوي الدخل المحدود من الحصول على مدخلات الإنتاج بأسعار معقولة، كما أوصت تقارير الفاو التي اعتبرت الدعم الزراعي "وسيلة لتقليل الفجوة بين الطبقات وتحقيق توازن اجتماعي في الأرياف" (FAO, 2017).

ت- **الاستهداف القطاعي:** يتّسم الدعم الزراعي بتوجيهه نحو قطاع محدد ذي أهمية استراتيجية، هو القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. ويتفرّع هذا الاستهداف وفق

الأهداف الوطنية، فقد يركز على دعم الحبوب والمنتجات الأساسية في فترات الأزمات الغذائية، أو على تشجيع الزراعات ذات القيمة المضافة العالية في المراحل التنموية. ومن هذا المنطلق، يُعدّ الدعم الزراعي أداة لتجسيد السياسات القطاعية ضمن منظور التنمية الاقتصادية الشاملة.

ث- الطابع الزمني والدوري: غالبا ما يرتبط الدعم الزراعي بدورات الإنتاج ومواسم الحصاد، ويتأثر بدورات الاقتصاد الكلي وأسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية فالدعم قد يتوسع في فترات الأزمات الاقتصادية أو الجفاف، ويتقلص في فترات الرخاء أو ارتفاع الإيرادات النفطية. هذا البعد الزمني يعكس مرونة السياسة الداعمة وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة.

ج- التأثير بالتحويلات الاقتصادية والسياسية: تُظهر الدراسات أن الدعم الزراعي يتأثر بدرجة كبيرة بالقرارات السياسية، وبالموازن المالية للدولة، وبالتحويلات في النظام التجاري العالمي. فكل تعديل في السياسة الزراعية المشتركة أو في اتفاقيات التجارة (مثل اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية) ينعكس مباشرة على مستوى وطبيعة الدعم المقدم.

2.2.2. الخصائص المعززة للدعم الزراعي:

تعبّر هذه الخصائص عن السمات التي تعزز من فعالية الدعم الزراعي واستدامته، وتجعل منه أداة تنموية تتجاوز البعد الاقتصادي الآني نحو تحقيق أهداف استراتيجية طويلة المدى، ومن أهمها:

أ- الاستدامة والتنمية الريفية: يُعتبر الدعم الزراعي ركيزة أساسية لتعزيز التنمية الريفية المستدامة، إذ يساهم في خلق فرص عمل، وتحسين الدخل، وتثبيت السكان في مناطقهم. كما يتيح الحفاظ على التوازن الإيكولوجي من خلال دعم الممارسات الزراعية الصديقة للبيئة. وفقا لتقرير البنك الدولي (2020)، فإن "إعادة توجيه الدعم الزراعي نحو الممارسات المستدامة يمكن أن تحقق زيادة في الإنتاجية بنسبة 30% دون الإضرار بالموارد الطبيعية"

ب- **الطابع الاجتماعي والوقائي**: يتعدى الدعم الزراعي وظيفته الاقتصادية ليشكل درعاً واقياً ضد الفقر والهشاشة الاجتماعية في المناطق الريفية. فهو يمكن المزارعين من الصمود أمام الصدمات الاقتصادية والمناخية، ويقلل من مخاطر انعدام الأمن الغذائي. ويُعتبر بذلك أداة حماية اجتماعية غير مباشرة، كما وصفته (FAO, 2018) بأنه "شبكة أمان اجتماعي للفئات الريفية المنتجة".

ت- **البعد الاستراتيجي للأمن الغذائي**: من أبرز الخصائص المعززة للدعم الزراعي دوره في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وضمان السيادة الغذائية للدولة. فالدعم يهدف إلى رفع الإنتاج المحلي من السلع الأساسية وتقليل الاعتماد على الواردات، ما يعزز الاستقلال الاقتصادي ويحد من هشاشة الاقتصاد الوطني أمام الأزمات الدولية.

ث- **التكامل مع السياسات الاقتصادية الأخرى**: تكتسب فعالية الدعم الزراعي معناها الكامل حين يتم تنسيقه مع سياسات مالية وتجارية واستثمارية متكاملة. إذ يساهم التكامل بين الدعم والسياسات الائتمانية والضريبية والبنية التحتية في مضاعفة أثره وتحقيق تنمية فلاحية متوازنة.

3. الدراسة القياسية:

1.3. عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من تسع دول عربية هي: الجزائر، البحرين، سلطنة عُمان، المغرب، قطر، موريتانيا، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، ومصر، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023. تم جمع بيانات الدراسة من مصادر رسمية وموثوقة، حيث استُمدت المؤشرات المتعلقة بـ نسبة مساهمة الزراعة في إجمالي المنتجات الزراعية المصدرة، والمنتجات الزراعية المستوردة، وعدد المنتجين الزراعيين، وحصة الناتج الزراعي الإجمالي، وعدد السكان العاملين في الزراعة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أما متغير تركيز الإنتاج فقد تم حسابه باستخدام مؤشر هيرفيندال اعتماداً على البيانات المتاحة في الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وتجدر

الإشارة إلى أنه تم استخدام {عدد السكان العاملين في القطاع الزراعي كمؤشر يُعبّر عن الطلب الكلي في الدول} محل الدراسة. كما تم [احتساب الدخل الحقيقي للمزارعين بقسمة قيمة الناتج الزراعي الإجمالي على عدد المنتجين الزراعيين]. وأخيراً، تم الحصول على بيانات الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية (الاستثمار الزراعي) من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية الصادر عن الجهات الرسمية المختصة في كل دولة.

2.3. متغيرات الدراسة: يتكون نموذج الدراسة من مجموعة من المتغيرات التي تهدف إلى تفسير محددات الدعم الحكومي الموجّه للقطاع الزراعي في الدول العربية خلال الفترة (2010-2023). وقد تم تصنيفها إلى متغير تابع، ومتغيرات مستقلة، وأخرى ضابطة، على النحو الآتي:

المتغير التابع:

- الدعم الحكومي للقطاع الزراعي (P_{subi}):
يقيس إجمالي الدعم الحكومي المقدم للمنتجات الزراعية في كل دولة من دول العينة، ويمثل المتغير الرئيسي الذي تسعى الدراسة إلى تفسير سلوكه وتحديد العوامل المؤثرة فيه.

المتغيرات المستقلة:

- نسبة مساهمة الزراعة في إجمالي المنتجات الزراعية المصدّرة (EX_{api}):
تعكس أهمية القطاع الزراعي في الصادرات الوطنية، وكلما ارتفعت هذه النسبة، زادت الحوافز الاقتصادية للدولة لدعم الإنتاج الزراعي وتعزيز تنافسيته الخارجية.
- المنتجات الزراعية المستوردة (IM_{api}):
تمثل درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الواردات الزراعية. وكلما زاد حجم الاستيراد من المنتجات الزراعية، ازدادت احتمالية تدخل الدولة عبر سياسات الدعم لتقوية الإنتاج المحلي.

- الدخل الحقيقي للمزارعين (RIF_i):

يعكس المستوى المعيشي للعاملين في القطاع الزراعي، ويُعدّ مؤشراً على مدى فعالية السياسات الحكومية في تحسين أوضاعهم الاقتصادية وتحقيق العدالة التوزيعية.

• عدد المنتجين الزراعيين (NAPi):

يُقاس كنسبة من إجمالي المشتغلين، ويمثل الوزن الاجتماعي للقطاع الزراعي. وتفترض النظرية الاقتصادية أن ارتفاع عدد العاملين في الزراعة يدفع الدولة إلى زيادة حجم الدعم الموجه للقطاع.

• حصة الناتج الزراعي الإجمالي (PPI):

تعبّر عن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفعت هذه الحصة، ازدادت أهمية القطاع في الاقتصاد الوطني، مما يعزز المبررات الاقتصادية والسياسية لتوسيع نطاق الدعم الحكومي.

المتغيرات الضابطة:

• تركيز الإنتاج (COPri):

يُقاس من خلال مؤشر هيرفيندال-هيرشمان، ويعكس درجة احتكار الإنتاج الزراعي من قبل عدد محدود من المنتجين. ارتفاع التركيز قد يؤدي إلى تغيير شكل وحجم الدعم الموجه من الدولة.

• الطلب الكلي (POPi):

يُستخدم كمؤشر على الديناميكية الاقتصادية العامة، ويُقاس بعدد السكان النشطين في القطاع الزراعي. انخفاض هذا المؤشر قد يدفع الحكومة إلى التدخل عبر سياسات الدعم لتحفيز الإنتاج المحلي وضمان الأمن الغذائي.

3.3. نموذج الدراسة:

يمكن تعريف العوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة على منطق التدخل الحكومي لدعم القطاع الزراعي في الدول العربية بالنموذج :

$$P_{subi} = \beta_0 + \beta_1 EX_{it} + \beta_2 IM_{it} + \beta_3 INC_{it} + \beta_4 PR_{it} + \beta_5 PP_{it} + \beta_6 CO_{it} + \beta_6 PO_{it} + \varepsilon$$

4.3 . الإحصاء الوصفي للمتغيرات:

يُبين الجدول رقم (01) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2010-2023) لعينة مكوّنة من تسع دول عربية

جدول رقم (01): نتائج الإحصاء الوصفي

	Psubi	POpi	EXapi	IMapi	Npi	Ppi	RIFi	COPRi
Mean	2.355982	394.8515	8.670357	34.08206	21.57661	12.27907	0.793242	0.33986
Median	2.350000	380.4500	9.800000	6.223000	20.50000	8.098000	0.585000	0.32550
Maximum	6.960000	767.6000	23.00000	2825.000	40.10000	50.04550	3.240000	0.74100
Minimum	0.070000	159.0300	0.700000	0.094000	1.200000	0.100900	0.003600	0.10500
Std.Dev.	1.765457	96.31959	6.196418	266.2012	10.83564	12.21080	0.731376	0.17628
observations	112	112	112	112	112	112	112	112

المصدر: من إعداد الباحثين إعتقاداً على مخرجات Eviews10.

يتضح من الجدول أن متوسط الدعم الحكومي الموجه للقطاع الزراعي في الدول العربية خلال الفترة (2010-2023) بلغ حوالي 2.36% من الناتج الزراعي، بانحراف معياري يقدر بـ 1.76، مما يشير إلى وجود تباين ملحوظ بين الدول من حيث حجم الدعم المقدم. أعلى مستوى دعم سُجل في مصر سنة 2023 بنسبة قاربت 7% من قيمة الإنتاج الزراعي، مما يعكس سياسة دعم قوية موجهة لحماية الإنتاج المحلي. في المقابل، سُجل أدنى مستوى دعم في موريتانيا سنة 2011 بنسبة تقارب 0.07% فقط، وهو ما يعكس ضعف الموارد المخصصة للقطاع الزراعي مقارنة بباقي الدول.

و يُلاحظ أن متغير الواردات الزراعية (IMapi) يتسم بثبوت مرتفع جداً (الانحراف المعياري = 266.2)، مما يدل على اختلاف كبير في درجة الاعتماد على الواردات بين الدول العربية، وهو ما قد يفسر تفاوت سياسات الدعم الحكومي.

أما مؤشر تركّز الإنتاج (COPri) فقد بلغ في المتوسط 0.33، ما يشير إلى مستوى تركّز متوسط في الأسواق الزراعية، أي وجود عدد محدود من المنتجين الرئيسيين في بعض الدول.

5.3. تحليل الارتباط بين المتغيرات:

يوضح الجدول رقم (02) معاملات الارتباط بين المتغيرات المدخلة في نموذج الدراسة، حيث تم قياس قوة واتجاه العلاقة بين مؤشر الدعم الحكومي للقطاع الزراعي (PSUB) وبقية المتغيرات المستقلة.

جدول رقم (02): مصفوفة معاملات الارتباط

Correlation Probability	PSUB	PP	POP	NAP	IMAP	EXAP	COPR	RIF
PSUB	1.000000 ----							
PP	-0.114114 0.2309	1.000000 ----						
POP	-0.238223 0.0114	0.473698 0.0000	1.000000 ----					
NAP	0.452263 0.0000	0.023636 0.8046	-0.236851 0.0119	1.000000 ----				
IMAP	0.134849 0.1563	-0.054645 0.5672	-0.068572 0.4725	-0.029746 0.7555	1.000000 ----			
EXAP	0.768555 0.0000	0.175278 0.0645	-0.180081 0.0574	0.659663 0.0000	-0.013643 0.8865	1.000000 ----		
COPR	-0.266732 0.0045	-0.135210 0.1552	0.327629 0.0004	-0.105579 0.2679	-0.087982 0.3563	-0.249612 0.0080	1.000000 ----	
RIF	-0.446332 0.0000	0.591813 0.0000	0.420900 0.0000	-0.622590 0.0000	-0.057603 0.5463	-0.323305 0.0005	-0.002966 0.9752	1.000000 ----

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10.

يبين الجدول رقم (2) أن أقوى علاقة ارتباط بين المتغير التابع PSUB هي مع نسبة مساهمة الزراعة في إجمالي المنتجات الزراعية المصدرة (EXAP)، حيث بلغ معامل الارتباط (0.7686)، وهو ارتباط موجب قوي ودالّ إحصائياً عند مستوى دلالة (0.000)، مما يشير إلى أن ارتفاع الصادرات الزراعية يعزز من حجم الدعم الحكومي

للقطاع، في إطار سياسات تشجيع الإنتاج الموجّه نحو التصدير. كما يُلاحظ وجود علاقة موجبة متوسطة بين PSUB وكل من عدد المنتجين الزراعيين (NAP) والواردات الزراعية (IMAP)، بمعاملات ارتباط بلغت على التوالي (0.4522) و $^{**}(0.1348)$ ، وإن كانت العلاقة الأخيرة غير معنوية إحصائياً.

في المقابل، أظهرت النتائج علاقة سالبة ومعنوية بين PSUB وكل من الدخل الحقيقي للمزارعين (RIF) ومؤشر تركّز الإنتاج (COPR)، بمعاملتي ارتباط (-0.4463) و $(-0.2667)^{**}$ على التوالي، مما يوحي بأن ارتفاع الدخل الفردي أو تركّز الإنتاج يؤدي إلى تقليص حجم الدعم الحكومي الموجه للقطاع.

أما باقي المتغيرات، مثل حصة الناتج الزراعي (PP) والطلب الكلي (POP)، فقد أظهرت علاقات ضعيفة وغير معنوية مع مؤشر الدعم، ما يعني أن تأثيرها على الدعم الحكومي قد يكون غير مباشر أو ضعيف في المدى القصير.

6.3. اختبار جذر الوحدة:

قبل الشروع في تقدير النموذج القياسي، من الضروري التحقق من درجة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، وذلك تقادياً لمشكلة الانحدار الزائف التي قد تنتج عن استخدام بيانات غير مستقرة. ولأجل ذلك، تم اعتماد اختبار Levin, Lin & Chu (LLC)، الذي يفترض في صياغة فرضيته الصفرية H_0 وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية، أي عدم استقرارية المتغير. وعليه، فإن رفض الفرضية الصفرية يشير إلى أن السلسلة الزمنية مستقرة.

جدول رقم 03: إختبار الوحدة لمتغيرات الدراسة

	Levin, Lin & Chu t	Co-integration level
PsuB	-0.71310 (0.2379)	I(1)
DPsuB	-3.8391 (0.0001)	
PP	-0.57008 (0.2843)	I(1)
Dpp	-6.37699 (0.0000)	
POP	-1.57539 (0.0576)	I(1)
DPOP	-3.60714 (0.0002)	
NAP	-1.21632 (0.1119)	I(1)
Dnap	-4.21143 (0.0000)	
IMap	-8.70653 (0.0899)	I(1)
DIMap	-4.70858 (0.0000)	
EXAP	-0.1777 (0.4295)	I(1)
DEXAP	-3.5176 (0.0002)	
COPR	-2.28836 (0.1111)	I(1)
DCOPR	-5.08365 (0.0000)	
RIF	-0.81850 (0.2065)	I(1)
DRiF	-6.1676 (0.0000)	

المصدر: من إعداد الباحثين إعتقادا على مخرجات Eviews10.

كما يبين الجدول رقم (03) أعلاه، تظهر النتائج أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث جاءت القيم الاحتمالية أكبر من 0.05، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية القاضية بوجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية. غير أنه بعد أخذ الفروق الأولى، أصبحت جميع المتغيرات مستقرة، وهو ما توضحه القيم الاحتمالية التي أصبحت أقل من 0.05.

وبناء على ذلك، يمكن الجزم بأن كافة متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى (1)، الأمر الذي يسمح بالانتقال إلى اختبار التكامل المشترك من أجل التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة.

7.3. اختبار التكامل المشترك (Kao Residual Cointegration Test)

نظرا لأن المتغيرات مستقرة عند نفس الدرجة من التكامل، تم تطبيق اختبار Kao للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية في نموذج الدراسة.

جدول رقم (04): اختبار التكامل المشترك

	t-Statistic	.Prob
ADF	-1.764295	0.0388
Residual variance	0.589547	
HAC variance	0.265738	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10. تظهر النتائج أن القيمة الاحتمالية (0.0388) أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك، والقبول بالفرضية البديلة التي تفيد بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج. وهذا يعني أن التغيرات قصيرة الأجل في المتغيرات المستقلة تنعكس في المدى الطويل على الدعم الحكومي الموجه للقطاع الزراعي.

8.3. تقدير نموذج بانل: مع إثبات العلاقة طويلة المدى بين متغيرات النموذج المحددة باستخدام اختبار التكامل المشترك (KAO)، يُمكن استخدام بيانات مستوى المتغيرات لتقدير نموذج للعوامل المؤثرة على مستوى الدعم الحكومي للقطاع الزراعي. وقد عُرضت نتائج تقدير هذه النماذج، واستناداً إلى برنامج Eviews10، حصلنا على الجدول التالي:

جدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج بازل

المشاهدات: 112 TN=8 الفترة 2023-2010			
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج ذو الآثار الثابتة	نموذج ذو الآثار العشوائية
PP القيمة الاحتمالية	-0.01935 (0.1560)	-0.021643 (0.3785)	-0.01935 (0.0301)
Pop القيمة الاحتمالية	0.001534 (0.2295)	0.000967 (0.4771)	0.001534 (0.0657)
NAP القيمة الاحتمالية	-0.04918 (0.0027)	-0.024229 (0.4140)	-0.049189 (0.0000)
IMAP القيمة الاحتمالية	0.000723 (0.0417)	0.000363 (0.1304)	0.000723 (0.0000)
EXAP القيمة الاحتمالية	0.251370 (0.0000)	0.036351 (0.4172)	0.251370 (0.0002)
Corp القيمة الاحتمالية	-1.153635 (0.0582)	1.763325 (0.1928)	-1.153635 (0.0040)
RIF القيمة الاحتمالية	-0.722035 (0.0059)	0.248746 (0.2764)	-0.722035 (0.0001)
C القيمة الاحتمالية	1.810156 (0.0042)	1.638608 (0.00000)	1.810156 (0.0000)
Adjusted R-squared	0.696667	0.871873	0.696667
F-statistic	37.41915	54.95182	37.41915
Prob(F -statistic)	0.000000	0.000000	0.000000
Durbin-Watson	1.009331	1.857520	1.009331

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10.

بعد تقدير نموذج الانحدار ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، نستخدم الاختبارات الإحصائية الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة المتمثلة في اختبار فيشر واختبار هاوسمان، والتي تظهر في الجدولين 6 و 7.

الخطوة الأولى: هي المفصلة بين النموذج التجميعي و النموذج التأثيرات الثابتة، أي معرفة وجود إختلاف بين الدول من عدمه. ويتم ذلك بإستخدام إختبار فيشر F، من خلال الفرضيات التالية:

H_0 : نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم (القيمة الاحتمالية أكبر 0.05).

H_1 : نموذج الآثار الثابتة هو الملائم (القيمة الاحتمالية أصغر 0.05).

جدول رقم (06) : نتائج إختبار فيشر F

Effects Test	Statistic	.d.f	.Prob
Cross-section F	21.316198	(97,7)	0.0000
Cross-section Chi-square	104.326610	7	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10.

من خلال الجدول (06) نلاحظ ان القيمة الإحتمالية تساوي (0.000) أقل 5%، وبالتالي قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، وبالتالي نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب للدراسة .

الخطوة الثانية: هي المفاصلة بين النموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك بإستخدام إختبار هاوسمان من خلال الفرضيات التالية :

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم (القيمة الإحتمالية أكبر 0.05).

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم (القيمة الإحتمالية أصغر 0.05).

جدول رقم (07) :نتائج إختبار Hausman

Test Summary	Cross-section random	.Chi-Sq. d.f	.Prob
Cross-section random	149.213383	7	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين إعتماًداً على مخرجات Eviews10.

من خلال الجدول (07) نلاحظ ان القيمة الإحتمالية تساوي (0.000) أقل 5%، وبالتالي قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، وبالتالي نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب للدراسة .

9.3. إختبار صحة النموذج: من خلال ما سبق فإن النموذج المناسب لبيانات

الدراسة هو النموذج التأثيرات الثابتة .ولذلك يتم الإعتماد على هذا النموذج من أجل

إجراء إختبارات المناسبة للدراسة وتقييمه اقتصادياً وإحصائياً.

جدول رقم (08) : النموذج الممثل للدراسة

	Coefficient	t-Statistic	.Prob
pp	0.576672	1.640790 ***	0.1037
pop	-0.472616	-1.034340	0.3032
Nap	-0.509863	-1.016779	0.3115
IMap	2.390988	5.396493 *	0.0000
EXAP	-1.102192	-2.150638*	0.0337
COPR	-7.507323	-0.644923	0.5203
RIF	-7.188781	-2.036709*	0.0441
c	58.50455	4.415827 *	0.0000
Adjusted Rsquared		95.62%	
F-statistic		160.1840	
Prob(F-statistic)		0.000000	

*, **, و*** تشير إلى معنوية عند مستوى أقل من 1، 5، و 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10.

10.3. المعايير الإقتصادية القياسية:

- اختبار مشكل الارتباط الذاتي:

بين الجدول رقم (05) قيمة اختبار دوربين-واتسون (Durbin-Watson) المقدرة بـ 1.857520، وهي قيمة أقرب إلى 2، مما يشير مبدئياً إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء في النموذج. ولتعزيز هذا الاستنتاج والتحقق منه بدقة أكبر، تم استخدام اختبار الارتباط الذاتي (LM) Lagrange Multiplier (LM) بصيغته الكلاسيكية والصيغ المعدلة، وكانت نتائجه كما يلي:

الجدول رقم (09): نتائج اختبار LM

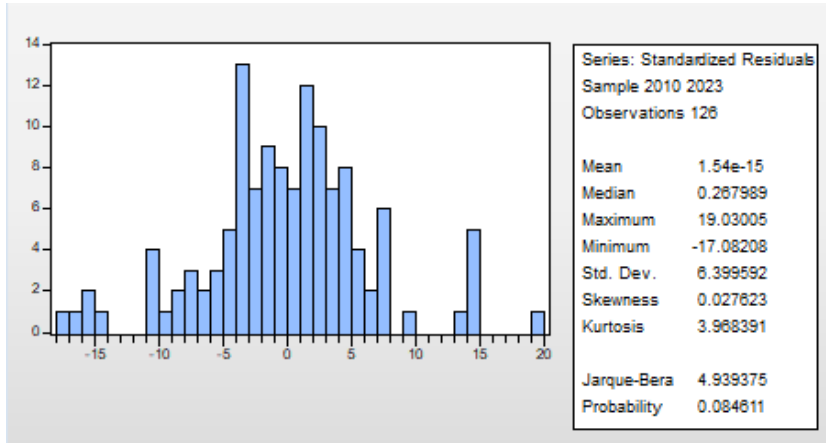
اختبار	Statistic	.Prob
Lagrange Multiplier test (LM test)	52.41028	0.0379
Pesaran scaled LM	1.933970	0.0531
Bias-corrected scaled LM	1.587817	0.1123

المصدر : من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (09) إلى أن جميع القيم الاحتمالية لاختبارات LM و Pesaran scaled LM و Bias-corrected scaled LM تفوق مستوى الدلالة 5%، وهو ما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على غياب الارتباط الذاتي في حدود معينة من الإحصاء. وبذلك، يمكن التأكيد على أن النموذج القياسي لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، مما يعزز موثوقية التقدير ويدعم صحة النتائج المستخلصة.

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: يستخدم اختبار Bera-Jarque لإختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج، والشكل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم (01): نتائج اختبار jarque-bera



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10.

11.3. الدلالة الإحصائية للنموذج:

• **إختبار ستودنت :** أظهرت نتائج اختبار (t) أن معظم المعاملات المقدّرة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، خاصة بالنسبة لمتغيرات: المنتجات الزراعية المستوردة (IMAP)، نسبة مساهمة الزراعة في إجمالي المنتجات الزراعية المصدّرة (EXAP)، والدخل الحقيقي للمزارعين (RIF)، أما باقي المتغيرات الأخرى فهي ليست معنوية.

• **معامل التحديد المصحح:** يوضح القوة التفسيرية للنموذج ، من خلال الجدول رقم 08، تم تقدير معامل التحديد المصحح ($Adjusted R^2 = 0.9562$) والذي يشير إلى أن النموذج يمتلك قدرة تفسيرية مرتفعة للغاية، حيث يُفسر نحو 95.6% من التغيرات الحاصلة في مستوى الدعم الزراعي من خلال المتغيرات المدرجة في النموذج.

• **إختبار المعنوية الكلية:** إختبار إحصائية فيشر ($F = 160.1840$) ومعنويتها العالية ($Prob = 0.0000$) تُؤكد الدلالة الكلية للنموذج، أي أن جميع المتغيرات المستقلة مجتمعة تُفسر جزءًا كبيرًا من التباين في المتغير التابع، مما يعزز من موثوقية النموذج وملاءمته للتفسير الاقتصادي والتحليل القياسي.

12.3. إختبار الفرضيات:

من خلال النتائج السابقة تم إختبار الفرضيات حول تأثير العوامل الإقتصادية والسياسة على الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في الدولة العربية ، بحيث يوضح كل اختبار ما إذا كانت الفرضية مقبولة أو مرفوضة.

الجدول رقم 10: اختبار الفرضيات ونتائج النموذج التشخيصي حول محددات
الدعم الحكومي في القطاع الزراعي بالدول العربية

رقم الفرضية	نص الفرضية	النتيجة	التشخيص
1	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حصة الناتج الزراعي الإجمالي على مستوى الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية	مقبولة جزئياً (علاقة موجبة وغير معنوية)	نلاحظ أن حصة الناتج الزراعي الإجمالي ليس لها دلالة إحصائية على P_{subi}
2	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الطلب الكلي على مستوى الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية	مرفوضة	يتضح لنا أن الطلب الكلي ليس له دلالة إحصائية على P_{subi}
3	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين نسبة مساهمة الزراعة في إجمالي الصادرات الزراعية على مستوى الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية	مقبولة	يتبين لنا أن نسبة مساهمة الزراعة في إجمالي الصادرات الزراعية ذو دلالة إحصائية على P_{subi}
4	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المنتجات الزراعية المستوردة على مستوى الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية	مقبولة	يتضح لنا أن المنتجات الزراعية المستوردة ذو دلالة إحصائية على P_{subi}
5	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الدخل الحقيقي للمزارعين على مستوى الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية	مقبولة	يتبين لنا أن الدخل الحقيقي للمزارعين ذو دلالة إحصائية على p_{subi}
6	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عدد المنتجين الزراعيين على مستوى الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية	مرفوضة	نلاحظ أن عدد المنتجين الزراعيين ليس لها دلالة إحصائية على P_{subi}
7	يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تركيز الإنتاج الزراعي على مستوى الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية	مرفوضة	تبين لنا أن تركيز الإنتاج الزراعي ليس لها دلالة إحصائية على P_{subi}

المصدر: إعداد الباحثين.

13.3. مناقشة نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج النموذج القياسي باستخدام بيانات بانل وجود فروق واضحة في اتجاهات تأثير المتغيرات التفسيرية على مستوى الدعم الحكومي الموجه للقطاع الزراعي، سواء من حيث القيمة أو من حيث الدلالة الإحصائية. ويمكن تلخيص ومناقشة هذه النتائج كما يلي:

- أثر الناتج الزراعي الإجمالي (pp): تبين أن العلاقة بين حصة الناتج الزراعي الإجمالي ومستوى الدعم الحكومي موجبة، غير أنها لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%. وتُعزى هذه النتيجة إلى أن ارتفاع الناتج الزراعي لا يؤدي بالضرورة إلى تخفيض الدعم، إذ تستمر الحكومات في تخصيص الإعانات الزراعية لدعم الاستقرار الإنتاجي وضمان الأمن الغذائي، بغض النظر عن مستويات الناتج المحقق.

- أثر الطلب الكلي (pop): أظهرت النتائج علاقة سالبة بين الطلب الكلي ومستوى الدعم، أي أن زيادة الطلب الكلي بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الدعم الحكومي بنحو 0.47%. وتتسجم هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للتدخل الحكومي، والتي ترى أن الدعم يُستخدم أداة لمعالجة ضعف الطلب الفعال أو اختلال توازن السوق، بحيث يقلّ تدخل الدولة عندما يكون الطلب مرتفعاً. ومع ذلك، فإن العلاقة ليست معنوية إحصائياً، مما يعكس تأثيرها بعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، مثل تقلبات الأسعار العالمية والسياسات التجارية.

- أثر نسبة المساهمة الزراعية في الصادرات (Nap): جاءت العلاقة سالبة أيضاً وغير معنوية، وهو ما يشير إلى أن تحسن القدرة التصديرية للقطاع الزراعي يؤدي إلى تقليص الحاجة إلى الإعانات الحكومية. ويُفسّر ذلك بأن ارتفاع الصادرات الزراعية يُعتبر مؤشراً على زيادة الكفاءة الإنتاجية، ما يجعل القطاع أقل اعتماداً على التحفيزات المالية.

- أثر المنتجات الزراعية المستوردة (IMap): أظهرت النتائج علاقة موجبة ومعنوية عند مستوى 1%، حيث تؤدي زيادة الواردات الزراعية بنسبة 1% إلى رفع الدعم الحكومي بنسبة 2.39%. ويُفسّر ذلك بكون الحكومات تلجأ إلى دعم المنتجات الزراعية المحلية عندما ترتفع الواردات، في محاولة لحماية المنتجين المحليين

وتقليل العجز الغذائي. وتعكس هذه النتيجة الطابع الحمائي لسياسات الدعم في مواجهة المنافسة الخارجية، خصوصاً في الاقتصادات النامية.

- أثر نسبة مساهمة الزراعة في إجمالي الصادرات الزراعية (EXAP): أظهرت النتائج علاقة سالبة ومعنوية عند مستوى 5%، مما يعني أن زيادة مساهمة الزراعة في إجمالي الصادرات الزراعية تؤدي إلى خفض الدعم الحكومي. وتؤكد هذه النتيجة أن ارتفاع القدرة التنافسية الخارجية للقطاع الزراعي يقلل الحاجة إلى الدعم المالي، لأن العائدات التصديرية تصبح بديلاً جزئياً عن التحويلات الحكومية.
- أثر تركّز الإنتاج الزراعي (COPR): كانت العلاقة سالبة وغير معنوية، ما يدل على أن درجة تركز الإنتاج الزراعي لا تفسر اختلافات ملموسة في مستوى الدعم. ويحتمل أن يرجع ذلك إلى التباين بين الدول من حيث توزيع الموارد الزراعية والاختلاف في السياسات الجهوية، إذ تلجأ بعض الحكومات إلى دعم مناطق معينة دون غيرها لتحقيق التوازن الإقليمي.
- أثر الدخل الحقيقي للمزارعين (RIF): تبين أن العلاقة سالبة ومعنوية عند مستوى 5%، حيث تؤدي زيادة الدخل الحقيقي للمزارعين بنسبة 1% إلى خفض الدعم الحكومي بنحو 7.19%. وتُعتبر هذه النتيجة منطقية اقتصادياً، إذ غالباً ما يُوجّه الدعم نحو الفئات الزراعية محدودة الدخل، ويُخفّض تدريجياً مع تحسّن مداخيلها. كما تؤكد أن الدعم الزراعي في الدول النامية يتخذ طابعاً اجتماعياً توزيعياً أكثر منه إنتاجياً.
- الثابت (C): جاء موجباً ومعنوياً عند مستوى 1%، مما يعكس وجود مستوى أساسي من الدعم الحكومي لا يعتمد كلياً على المتغيرات الاقتصادية، بل يرتبط بالاعتبارات السياسية والاجتماعية التي تفرضها متطلبات الاستقرار الداخلي والأمن الغذائي.

4. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل وتقدير العوامل الاقتصادية المؤثرة على منطوق التدخل الحكومي لدعم القطاع الزراعي في الدول العربية، بالاعتماد على بيانات بانل تغطي الفترة (2010-2023) وباستخدام نموذج التأثيرات الثابتة، وذلك بهدف إبراز أهم المتغيرات المحددة لمستوى الدعم الحكومي في هذا القطاع الحيوي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المنتجات الزراعية المستوردة تمثل أحد العوامل الأكثر تأثيراً في تحديد مستوى الدعم الحكومي، إذ تبين أن زيادة حجم الواردات الزراعية تؤدي إلى ارتفاع مستوى الدعم الموجّه للمنتجات المحلية في محاولة من الحكومات لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية الغذائية. كما أظهرت النتائج وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة مساهمة الزراعة في إجمالي الصادرات الزراعية والدخل الحقيقي للمزارعين ومستوى الدعم، ما يعكس انتقال الدعم تدريجياً من الأهداف الإنتاجية إلى الأهداف الاجتماعية.

أما المتغيرات الأخرى مثل الناتج الزراعي الإجمالي والطلب الكلي وعدد المزارعين، فقد أظهرت علاقات ذات اتجاهات منطقية لكنها غير معنوية إحصائياً، مما يشير إلى تباين سياسات الدعم بين الدول محل الدراسة واختلاف أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية.

- توصيات الدراسة

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها، تقترح الدراسة جملة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز فعالية سياسات الدعم الزراعي في الدول العربية، وتوجيهها نحو تحقيق تنمية مستدامة في القطاع، من أهمها:

- إعادة هيكلة منظومة الدعم الزراعي بما يضمن التوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال التحول التدريجي من الدعم الشامل إلى الدعم الموجّه للفئات المنتجة والأكثر هشاشة.
- تعزيز الإنتاج المحلي وتقليص التبعية الغذائية عبر تشجيع الاستثمار الزراعي وتطوير سلاسل القيمة، بما يقلل من الحاجة إلى استيراد المنتجات الزراعية.
- رفع كفاءة توزيع الدعم من خلال استخدام قواعد بيانات دقيقة للفلاحين والمنتجين، واعتماد التحويلات النقدية المشروطة بدل الدعم العيني غير الفعّال.
- تحسين مستوى الدخل الحقيقي للمزارعين عبر آليات تمويل مستدامة وتشجيع التنظيمات المهنية الزراعية، بما يخفف من الحاجة إلى الدعم الحكومي المباشر.
- توجيه الدعم نحو البنية التحتية الزراعية (الري، البحث الزراعي، الخدمات اللوجستية) بدلاً من دعم الأسعار، لرفع الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للقطاع.
- تعزيز التنسيق بين السياسات الزراعية والتجارية لضمان استقرار الأسواق وحماية الإنتاج المحلي من تقلبات الأسعار العالمية.

Assessing Algerian government support for sustainable development goals: A study from 2000 to 2022, *International Journal of ADVANCED AND APPLIED SCIENCES* 11(4):128-138

DESA (2001). *Energy subsidy reform and sustainable development: Challenges for policymakers*. In the 9th Session of the United Nations Commission on Sustainable Development, Department of Economic and Social Affairs, New York, USA

Fouzi Tahar. Abderrezek Hamza . Mohamed Amin Chakroun (2024). https://shs.cairn.info/article/EE_1018_0077?lang=fr&ID_ARTICLE=EE_1018_0077,

Mohammadi, H., Shahnoushi Froshani, N. and Rezaei, Z. (2014). A Review on Factors Affecting the Protection of Agriculture Sector in Iran. *Iran. J. Agri. Econ. Develop.* 22(1), 151-175.

Noroozi, H., Hosseini, S.S., & Ansari, V. (2019). The Impact of Producers and Consumers Support Policies on Employment in the Agricultural Sector. 26(4), 187-214.

OCDE, *Éliminer progressivement les subventions à l'énergie, études économiques del'OCDE : Indonésie, 2010, disponible sur le site web:*

Swinnen, Johan F.M., Banerjee, Anurag N. and De Gorter, Harry (2001) *Economic development, institutional change, and the political economy of agricultural protection: an econometric study of Belgium since the 19th century*. *Agricultural Economics*, 26 (1), 25-43

يونس مراد، " واقع الدعم الحكومي المعمم في الجزائر و ضرورة الإنتقال إلى الدعم الموجّه"، الأفاق للدراسات الإقتصادية، العدد 06 المجلد 02، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، 2021،

Miguel Martin-Retortillo, M. Pinilla, V. (2014). *On the causes of economic growth in Europe: why did agricultural labour productivity not converge between 1950 and 2005*, *Cliometrica*, Springer-Verlag Berlin Heidelberg.

Yee, J., Ahearn, M. C. Huffman, W. (2004). *Links among farm productivity, off-farm work, and farm size in the Southeast*.

Journal of Agricultural and Applied Economics, 36, 3, 591-603.

Fayçal M and Ali HM (2016). Economic growth and government subventions for agriculture sector in Algeria: An ARDL model. *Arab Economic and Business Journal*, 11(2): 105-114